

العلاقات التركية السورية بعد 2002 Turkey-Syria relations after 2002

ط.د. أمال قواسمية¹، مخبر القانون الدستوري و الحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم

amel.gouasmia.etu@univ-mosta.dz

د.عبد القادر بوغازي²، مخبر القانون الدستوري و الحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم

abdelkader.boughazi@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/26 تاريخ القبول: 2022/11/11 تاريخ النشر: 2022/12/27
.....

الملخص:

تتناول الدراسة مسار العلاقات التركية السورية عبر فترتين مفصليتين منذ 2002 إلى غاية 2010 أين اتسمت بتقارب وجهات النظر الذي أثمر بالتعاون بين البلدين في جميع المجالات، والذي سرعان ما تلاشى بداية من مارس 2011 باندلاع الثورة السورية التي أدخلت الدولتين في صراع، وأعدت مشهد اللااستقرار بينهما إلى غاية الوقت الراهن، وهنا تكمن أهمية الدراسة كونها تحلل العلاقات بين الدولتين مع تبيان أسباب التحول واللااستقرار بينهما.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقات التركية السورية غلب عليها الطابع الصراعي أكثر من التعاوني لأسباب تاريخية ولظروف إقليمية ودولية، وتصور صانع القرار التركي الذي حاول ولا يزال يلعب دوراً محورياً إقليمياً.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ سوريا؛ حزب العدالة والتنمية؛ الأزمة السورية؛ القوة الصلبة.

Abstract

This study examines the conduct of the Turkish-Syrian relations in 2002-2010, which was characterized by a convergence in views that resulted in cooperation in all domains, but soon it disappeared in March 2011 since the outbreak of the Syrian revolution that plunged them into a severe tension and restored the scene of instability. Hence the importance of this study as it analyses these changing relations.

The study concluded that these relations were conflictual more than cooperative due to historical disputes and regional and international conjuncture, and the Turkish decision-maker who's always been trying to play a pivotal regional role.

Key words: Turkey; Syria; The Justice and Development Party; The Syrian Crisis; Hard Power.

مقدمة:

لقد كان لانتهاء الإتحاد السوفييتي أثرا بارزا على العلاقات الدولية من بينها العلاقات التركية السورية، فسوريا المحتمية بالمظلة السوفييتية وجدت نفسها تفتقر لعناصر القوة في إقليمها وخاصة في علاقتها مع الدول المجاورة كتركيا التي سعت للاستفادة من الوضع الدولي وتعزيز نفوذها في المنطقة، فمنذ استقلال سوريا سنة 1946 حتى نهاية القرن العشرين لم تشهد العلاقات بين البلدين استقرارا، لكن مع بداية القرن الواحد والعشرين وبتولي بشار الأسد الرئاسة في سوريا سنة 2000 ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة سنة 2002 انتعشت العلاقات على جميع الأصعدة، ولكن ما لبثت وأن توترت مع اندلاع الانتفاضة السورية في مارس 2011 والتي عكست صفو العلاقات بين البلدين، حيث تم التخلي من الجانب التركي على سياسة تصفير المشاكل نظرا للتهديدات الأمنية التي يشكلها حزب العمال الكردستاني في ظل حالة اللأمن التي تعيشها سوريا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس تطورات العلاقة بين الدولتين في فترات مختلفة وتحليل العلاقة المركبة بينهما كدولتين جارتين لم تشهدا استقرارا في العلاقات على الرغم من وجود قواسم مشتركة تجمعهما، حيث غلبت حالة التوتر والصراع أكثر من التعاون في ظل تداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات التركية السورية خلال فترة الدراسة، عن طريق تناول أهم القضايا الخلافية التي كانت سببا في توتر العلاقات بين الجارتين والتحول البارز منذ 2002، حيث عرفت العلاقات تحسنا بارزا أثمر العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية بين البلدين إذ ساهمت الظروف الداخلية في كل من تركيا وسوريا

إلى إحداث التقارب والتعاون والتنسيق حول المشاكل العالقة بينهما خاصة في ما تعلق بالأمن، كما أن المبادئ التي جاء بها وزير الخارجية التركية آنذاك خاصة سياسة تصفير المشاكل كانت بمثابة المحفز لتحسن العلاقات. كما تحاول الدراسة إبراز العوامل التي أدت إلى توتر العلاقات سنة 2011 حيث تم التخلي عن كل المكاسب التي أثمرت عن تحسن العلاقات وانقلبت إلى حالة الصراع والاستقرار، ومحاولة معرفة أسباب التحول التركي تجاه سوريا واستخدام القوة الصلبة بدل الناعمة التي كان يروج لها، وهذا ما يقودنا إلى استشراف العلاقات بين البلدين في ظل تداخل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي أسباب التحول والاستقرار في العلاقات التركية السورية بعد 2002 ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- 1- ما هي أبعاد العلاقات التركية السورية بين السياق التاريخي والموقع الجيوبوليتيكي؟
- 2- ما هي دوافع التحول الإستراتيجي في مسار العلاقات التركية السورية قبل وبعد حدوث الثورات العربية؟
- 3- ما هي إمكانية عودة العلاقات التركية السورية في ظل تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها تحاول هذه الدراسة التحقق من الفرضيات الآتية:

- 1- لا يمكن الحديث عن تأثير الموقع الجيوبوليتيكي على العلاقات التركية السورية إلا بالرجوع إلى السياق التاريخي لها.
- 2- يرتبط مستوى التقارب أو التباعد بين تركيا وسوريا بإدراكات صانع القرار التركي للانتقال بين القوة الصلبة والناعمة.
- 3- تلعب المتغيرات الدولية دورا حاسما في تحديد مستقبل العلاقات التركية السورية.

المقاربات النظرية:

بالنسبة للمقاربات النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة نجد النظرية الواقعية التي تعبر عن تصور صانع القرار التركي والسوري المبني على نظرة الشك وعدم الثقة، وأن الحاجة لحماية الأمن القومي يدفع إلى استخدام القوة كما أن الطابع الصراعى كان الغالب على طبيعة العلاقات التركية-السورية .

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي من خلال وصف وتحليل العلاقات بين البلدين التي غلب عليها الطابع الصراعى، كما اعتمدت على المنهج التاريخي كونه يفسر أسباب عدم استقرار العلاقات بينهما والتوتر عبر فترات تاريخية مختلفة.

تقسيم الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمةً إلى ثلاثة محاور أساسية، تم تخصيص المحور الأول لدراسة العلاقات التركية السورية بين العامل التاريخي والبعد الجيوبوليتيكي، وفي المحور الثاني تم التعرض إلى التحول الإستراتيجي في مسار العلاقات التركية السورية، أما المحور الثالث والأخير فيتطرق إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات بين البلدين.

المحور الأول: العلاقات التركية السورية بين العامل التاريخي والبعد الجيوبوليتيكي

يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل: "إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" (الحاج، 2016، صفحة 4)، فتركيا وسوريا دولتان متجاورتان تتقاسمان الجغرافيا التي تعبر عن أحداثٍ تاريخيةٍ جعلت لكلٍ منهما سياسةً خاصةً في التعامل مع القضايا التي تحدد مصير العلاقة بين الدولتين حسب منطلقات وتصورات كل دولة لدورها في المنطقة.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات بين تركيا وسوريا

إن العلاقات بين تركيا وسوريا متجذرةٌ عبر التاريخ بدايةً من ضم السلطان ياووز سليم سوريا إلى الإمبراطورية العثمانية، أما في مرحلة الحرب الباردة انضمت تركيا إلى حلف

شمال الأطلسي وكانت تابعةً للمعسكر الغربي، بينما سوريا كانت حليفةً للاتحاد السوفييتي سابقاً، فتوجه الدولتين كان مختلفاً ما أثر على العلاقات بينهما، لاسيما مع حدودٍ مشتركةٍ تمتد لأكثر من 900 كم، هذا القرب الجغرافي خلف مشاكل متعلقةً بالحدود وبالمصدر الحيوي "الماء" إضافةً إلى مشاكل أمنية، وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن أبرز القضايا الخلافية بين البلدين وتتمثل في:

1- قضية لواء إسكندرونة:

تعتبر قضية الإسكندرونة من أهم القضايا الخلافية بين سوريا وتركيا، حيث تعتبرها سوريا تابعةً لها تاريخياً، أما تركيا فهي تصر على أحقيتها للمنطقة والتي هي الآن ملكٌ لها، ومن أهم المحطات التاريخية في هذه القضية معاهدة سيفر في 10 أوت 1920 التي تمت بين الحلفاء والدولة العثمانية، والتي بموجبها تنازلت هذه الأخيرة عن منطقتي الإسكندرونة وكيليكيا معاً، ثم اتفاقية حكومة الإتحاد السوفييتي في 16 مارس 1921 اعترف بموجبها هذا الأخير بحكومة المجلس الوطني الكبير مع مساعدته عسكرياً لتركيا، وعدم الاعتراف بأحكام معاهدة سيفر (خدوري، 1953، صفحة 6).

ثم عقد اتفاقية أنقرة مع فرنسا في أكتوبر 1921 وأهم ما جاء فيها هو منح السكان الأتراك في لواء الإسكندرونة امتيازات خاصةً بموجب المادة 7 مقابل حصول الفرنسيين على امتيازاتٍ اقتصاديةٍ، وفي سنة 1936 ثم عقد اتفاقية بين فرنسا وسوريا نصت على توحيد سوريا بما فيها لواء إسكندرونة، وعليه تقدمت تركيا بتظلمٍ إلى عصبة الأمم في جانفي 1936 محتجةً على الاتفاقية، وطلبت تركيا من فرنسا معاملة اللواء بشكلٍ مستقلٍ على غرار الاتفاقية التي أبرمتها مع سوريا (رضوان، 2006، صفحة 84)، وبتاريخ 30 جويلية 1939 تم إلحاق هاتاي "الإسكندرونة سابقاً" بصفةٍ نهائيةٍ لتركيا.

وانطلاقاً من كل ما تم ذكره، نجد أن لكلٍ من الطرف السوري والتركي وجهة نظرٍ، حيث تصر كل دولةٍ على أحقيتها لهذه المنطقة ما أحدث شرخاً في العلاقات بين البلدين، وليس فقط مشكلة الحدود هي ما وترت العلاقات بل كذلك مشكلة المياه.

2- قضية المياه:

يعتبر الأمن المائي هاجساً للكثير من الدول، حيث يتعدى في الكثير من الأحيان كونه مشكلٌ ليسبب أزمات خاصةً بين الدول المجاورة، وهذا ما ينطبق على تركيا وسوريا، فمن وجهة النظر التركية أن لها الحق في استخدام مياه النهرين بموجب القانون الدولي لخدمة مشروعات الري وتوليد الطاقة الكهربائية، فمن أبرز هذه المشاريع:

- مشروع جنوب الأناضول "غاب" GAP: حيث يعد أكبر مشروعٍ للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا وهو متعدد الأغراض يتضمن 13 سدٍ ومشاريع للري ومحطات توليد الطاقة الكهربائية (العبيدي، 2021، صفحة 33).

- مشروع أنابيب السلام: يهدف إلى بيع المياه التركية لدول الشرق الأوسط بما فيهم سوريا ففي أحد تصريحات ديميريل: "أن آبار النفط لهم ومنابع المياه لنا وأن من حق تركيا التحكم بمياه الدجلة والفرات وحتى آخر نقطةٍ حدوديةٍ، وأن مثل هذا التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية التركية" (السامرائي، 2014، صفحة 43).

3- المشكلة الكردية:

تعتبر المشكلة الكردية من أعقد المشكلات بين تركيا وسوريا، فظهور القضية الكردية في تركيا كان سنة 1920 مع توقيع معاهدة سيفر بين تركيا والحلفاء، والتي ضمنت فيها تركيا للأكراد بعض الحقوق ثم قامت بإلغائها كونه يمثل مشكلاً، ما انجر عنه نشوء العديد من الحركات الكردية وتأسيس عدة أحزابٍ أشهرها حزب العمال الكردستاني سنة 1978 (عدوان، 2019، صفحة 149)، أما في سوريا فوجودهم هامشي لا يمثل مشكلةً (بهنان، 2008، الصفحات 210-242).

وهذا ما انعكس على طريقة تعامل سوريا مع حزب العمال الكردستاني، بحيث تعتبر تركيا سوريا ملاذاً للأكراد مشيرةً إلى أنها هي القوة الأساسية المحرّضة والمدعّمة لعمليات حزب العمال الكردستاني (معوض، 1998، صفحة 199)، أما الطرف السوري فيرى في تركيا بأنها تستخدم سلاح المياه ضدها مقابل عدم دعمها للأكراد، إذ وجه تورغوت أوزال رئيس الوزراء آنذاك في 03 سبتمبر 1989 رسالةً تحذيريةً إلى الدول المجاورة ومن بينها سوريا.

حيث سعت تركيا بجميع الوسائل تطويق الحزب، إذ قامت باختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في منتصف فيفري 1999 من العاصمة الكينية نيروبي، ما أغضب الأكراد في جميع بقاع العالم (دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، 1999، صفحة 52).

ونتيجةً لوجود المشكلة الكردية توترت العلاقات بين البلدين واستمرت الاتهامات المتبادلة، فسوريا ترى بأن تركيا تربط موضوع المياه بمشكل الإرهاب موطدةً علاقاتها مع إسرائيل، وهذا ما ترفضه وتعتبره تهديداً لأمنها، وتركيا تتهم سوريا بحماية حزب العمال الكردستاني الذي كان يعقد مؤتمرات الحزبية في سوريا، والدليل على ربط الأمن بالمياه هو الزيارة التي قام بها تورغوت أوزال رئيس الوزراء آنذاك في جويلية 1987 إلى سوريا وأسفرت على توقيع بروتوكولين تعهدت فيه تركيا بضمان الحد الأدنى من المياه بقدر 500 م³ بالثانية (روبنس، 1993، صفحة 67)، وسوريا بتسليم المسؤولين من حزب العمال الكردي.

تعزز موقف الطرفين بالاتفاقية الأمنية الموقعة في 17 أفريل 1992 بخصوص محاربة الإرهاب، لكن ساءت العلاقات التي هدتها بعض وساطات دول عربية تم على إثرها عقد اتفاق أضنه بتاريخ 19-20 أكتوبر 1998 بثلاث بنود أساسية (رضوان، 2006، صفحة 314):

- اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية وتعهدا بعدم السماح له بحمل السلاح مع عدم تلقي أي إمداداتٍ دعائيةٍ وماديةٍ.
- عدم السماح لأيٍّ من الطرفين بنشاطٍ يستهدف أمن الآخر على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

- إقامة خطٍّ هاتفي مباشرٍ بين أنقرة ودمشق مع تعيين ممثلين أمنيين بسفارة البلدين.

وإضافةً إلى العامل التاريخي الذي يحكم العلاقات بين سوريا وتركيا، هنالك كذلك العامل الجيوبوليتيكي الذي يعتبر بعداً مهماً في تحليل مسار العلاقات بين البلدين.

ثانياً: أهمية البعد الجيوبوليتيكي في العلاقات التركية السورية

للحديث عن أهمية هذا العنصر كان لزاماً على الباحث التعريف بمفهوم الجيوبوليتيك للتمييز بينه وبين مصطلح الجغرافيا السياسية، فالدراسة استخدمت الجيوبوليتيك كونه أنسب لها لأنه يدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية (الجميلي، 2021، صفحة 50).

1- مفهوم الجيوبوليتيك أو الجيو سياسية:

يعد رودلف كيلين R. Kejellen العالم السياسي السويدي أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيكا (رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، 2021، صفحة 66)، هذا المصطلح ظهر كفرضٍ عن الجغرافية السياسية في القرن التاسع عشر، كما أن التركيبة اللغوية لهذا المفهوم تقوم على شقين هما: Geo وتعني الأرض و politics وتعني السياسة ما يعني سياسة الأرض (الحسن، 2018، صفحة 56).

ويعتبر الفكر الجيوبوليتيكي قديماً ارتبط بالظروف الجغرافية المحيطة بأي شعبٍ أو مملكةٍ، حيث عكس الفكر الإغريقي الأفكار السياسية لدول الشرق الأوسط مقسماً العالم إلى باردٍ ودافئٍ وتجلى ذلك في خريطة هيكاتيوس Hecatus، ففي تلك الحقبة كان يتم تفسير السلوكات السياسية للمدن والدول على أساس مقوماتها الجغرافية، فجوهر

الجيوبوليتيك يقوم على تحليل العلاقات السياسية بين الدول على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي (الخيرى، 2014، صفحة 32).

تعد الجغرافيا السياسية ضروريةً للتحليل الجيوبوليتيكي وتختلف المدارس الفكرية لعلم الجيوبوليتيك، فهناك المدرسة الألمانية وعلى رأسها فردريك راتزل الذي شبه الدولة بالكائن الحي الذي ينمو ويتطور ثم يشيخ ويموت، وكذلك الدول من أجل ضمان طول حياتها لابد عليها أن تتوسع إلى حدود دولٍ أخرى لتزيد من قوتها وتضمن استمرارها، أما المدرسة الأمريكية والتي عُرفت من خلال أعمال كل من ألفريد ماهان ونيكولا سبيكمان اللذين ركزا على سياسة القوة البحرية للدولة التي تضمن بقاءها وتطورها بالسيطرة على البحار والمحيطات وبخصوص المدرسة البريطانية، والتي كان هالفورد ماكيندر السباق لطرح فكرة الجزيرة العالمية التي تتكون من إفريقيا، آسيا وأوروبا والجزر الكبيرة أمريكا وأستراليا، وحسبه فإن للسيطرة على العالم يجب السيطرة على قلب الجزيرة العالمية، وللوصول إلى ذلك يجب السيطرة على وسائل النقل التي حددها في أوروبا الوسطى وغرب سيبيريا ونحو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وجنوب آسيا، فالسيطرة على أوراسيا يتطلب السيطرة على المناطق المحورية، وللسيطرة على هذه الأخيرة لابد من السيطرة على أوروبا الشرقية، ويقع الأناضول ضمن ساحة أوروبا الشرقية شعار المدرسة لخصه البحار الإنجليزي والتر رالي Walter Raleigh: "من يسيطر على البحر يسيطر على التجارة العالمية، ومن يسيطر على التجارة يملك الثروة ومن يملك الثروة يملك العالم كله" (عبد السلام، 2019، صفحة 210).

لم تختلف المدرسة الفرنسية للنظر إلى الدولة ككائن طبيعي ينمو في ظل التنافس الدولي، وعموماً تتفق جميع النظريات الجيوبوليتيكية على أن قوة الدولة هي أساسٌ لضمان استمرارها باختلاف كل نظرية، فهناك من يركز على القوة البرية التي دعا إليها راتزل الذي يرى في الدولة كائناً حياً ينمو فيكبر فتضيق ملابسه فيضطر لتوسيعها كذلك

الدولة تضطر إلى توسيع حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت طموحاتها، وهناك من يركز على القوة البحرية وآخرون يرجعونها إلى القوة الجوية كالكسندر سفرسكي وسيبكمان الذي تحدث عن الإطار الهامشي أو الحزام المحيط (Rim land) وأن من يسيطر على الأراضي الهامشية، والتي تتشكل من غرب أوروبا وتركيا والعراق وباكستان وأفغانستان والصين وكوريا وسيبيريا الشرقية يمنع روسيا من السيطرة عليها، وبالتالي يتحكم بمصائر العالم (الجميل، 2021، صفحة 236).

وتبعاً لما تم ذكره فإن مفهوم الجيوبوليتيك هو مفهوم ليس ثابت بل يتغير من زمن لآخر حسب تغير موازين القوى.

2- المقاربة الجيوبوليتيكية التركية:

نجد أنها تقوم على مقوماتٍ عديدةٍ وهذا ما ينطبق على تعريف رودولف كيلين للجيوبوليتيك بأنه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة وأن أهم ما تعنيه الدولة هو القوة، كما أن حياة الدول تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان"، فتركيا تندرج ضمن الدول المركز التي تتسم بالسمات الأربعة هي العمق الجغرافي، الاستمرارية التاريخية، التأثير الثقافي المتبادل والترابط الاقتصادي المتبادل (أوغلو، 2001، صفحة 610).

وعليه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى السلطة، انتقلت المقاربة الجيوبوليتيكية التركية من سياسةٍ انعزاليةٍ محصورةٍ في الأحلاف الغربية (أوغلو، 2001، صفحة 143) إلى مقاربةٍ جيوسياسيةٍ منفتحةٍ على العالم مستخدمةً العامل الجيوسياسي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية نظراً لتغير موازين القوى ولم تعد تقبل بسياسة الوضع الراهن، بل انتقلت لتحويل التأثير الإقليمي إلى تأثيرٍ دوليٍ عبر سياسة جوارٍ إقليميٍ نشطةٍ تحقق التفاعل بين الشرق والغرب (يوسف، 2015، صفحة 16).

فتركيا ترى بأنها جديرةٌ للقيام بدور الدولة المركز كونها تمتلك مقوماتٍ جيوسياسيةٍ عديدةٍ نذكر منها: موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم الثلاث "آسيا، أوروبا، إفريقيا" ووقوعها في قلب العالم "أوراسيا" أولاً، سيطرتها على ممراتٍ مائيةٍ مهمةٍ وهما مضيق البوسفور والدردينيل وامتلاكها لثرواتٍ مائيةٍ ضخمةٍ وهما نهري الدجلة والفرات ثانياً، تركيبة الشعب التركي الشاب ثالثاً، الإرث الحضاري والتاريخي العريق رابعاً، والإمكانات الاقتصادية والعسكرية الهائلة خامساً وأخيراً.

وفي مقولة لداوود أوغلو: "تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً، فباعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرضٍ واسعةٍ بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها على أنها بلدٌ مركزي ذو هوياتٍ إقليميةٍ متعددةٍ لا يمكن اختزاله في صفةٍ واحدةٍ موحدةٍ، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذٍ في جوارها المباشر ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الإتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءاً من مقاربةٍ شاملةٍ للسياسة الخارجية وستجعل المبادرات تركيا فاعلاً عالمياً" (باكير، 2010، صفحة 16).

ومن هذا المنطلق حسب تصور داوود أوغلو فإن مسار العلاقات التركية السورية لم يرتكز سابقاً على رؤيةٍ دبلوماسيةٍ عقلانيةٍ كون أن الدولتين متجاورتين وبهما أطول حدودٍ، لكنهما يتعرضان لتأثير بعض المناطق، وحسب تعبير رجب طيب أردوغان في وصفه للعلاقات بين البلدين: "إن سوريا بوابة تركيا المشرعة على الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سوريا المشرعة على الغرب، والتواصل بين البلدين سيؤثر في منطقة الشرق الأوسط (محفوظ، 2021، صفحة 313).

فاستحداث مصطلح الشرق الأوسط الجديد أكسب سوريا أهميةً إستراتيجيةً بالنسبة لتركيا كون سوريا هي المنطقة الوسطى العالمية حسب نظرية ماكندر، كما أنها المنطقة

الوسطى في الريميلاند حسب نظرية سبيكمان، فسوريا هي امتداداً للعمق الإستراتيجي لتركيا لما لهذه الأخيرة من مؤهلات تاريخية واقتصادية وحضارية لفرض منظورها الجيوبوليتيكي الذي يؤهلها للقيام بدور الدولة المركز بدل الدولة الجسر ليكون لديها دور محوري إقليمي، يمكنها من فرض مكانتها في القضايا الإقليمية، وذلك لأن تركيا حسب أوغلو ترى بأنه لا يوجد سياسة إقليمية منفردة أي لا يجب على سوريا التفرد في انتهاج سياسة اقتصادية لكي لا تواجه المخاطر الأمنية، وعليه يجب تبني إستراتيجيات إقليمية ذات تأثير متبادل (أوغلو، 2001، صفحة 432).

تعتبر تركيا نفسها أنها تقع في المثلث الإستراتيجي الخارجي كما حدده داوود أوغلو، ويتكون من (تركيا، مصر، إيران) وسوريا تقع في المثلث الداخلي الذي يتشكل وفقاً لتوازنات المثلث الخارجي، وعلى تركيا أن تتميز بالمرونة والدبلوماسية ونهج سلوك فعال في معادلات التوازن بين المثلثات سواء مع عنصر من المثلث الخارجي أو عناصر المثلث الداخلي (سوريا، العراق، السعودية) أو (الأردن، فلسطين، لبنان).

تعتمد المقاربة التركية على فكرة الحديقة الخلفية كمنطقة تأثير Hinterland حسب تعبير داوود أوغلو، ويتم فيها توطيد العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية على المدى الطويل، هذه الرؤية انعكست على العلاقات التركية السورية حيث انتعشت بوصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 الذي حاول تطبيق المبادئ التي أدرجها وزير الخارجية السابق داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي وهي التوازن بين الأمن والحرية، وسياسة تصفير المشكلات، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، وانهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة. (العبيدي، 2016، صفحة 19):

المحور الثاني: أسباب التحول الإستراتيجي والاستقرار في مسار

العلاقات التركية السورية

لقد عرفت العلاقات التركية السورية فترات من التوتر والصراع بسبب قضايا خلافية من جهةٍ وتوجهات كل منهما من جهةٍ ثانيةٍ، فتركيا المنتمية إلى المعسكر الغربي وسوريا حليفة الإتحاد السوفييتي كانت كل منهما تعمل على خدمة مصالح الدول المنتمية إليها في المنطقة وحماية مصالحهما، لكن بنهاية الحرب الباردة وبحدوث تغييرات على المستوى الدولي والإقليمي تحولت رؤى الدول حول علاقتهما ببعضهما، وهذا ينطبق على العلاقات التركية السورية.

أولاً: التقارب بين تركيا وسوريا قبل الأزمة السورية (2002-2010)

منذ استقلال سوريا سنة 1946 (جبور، 2019، صفحة 138) وإلى غاية القرن العشرين عرفت العلاقات التركية السورية توترات عدة، لكن بعد اتفاق أضنه سنة 1998 مالت العلاقات إلى الهدوء الحذر، ويرجع بعض الخبراء بوادرتحسن العلاقات التي برزت ملامحها من خلال حضور الرئيس التركي أحمد نجات سيزير مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري حافظ الأسد في جويلية 2000 وحسب الدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية التركية SISAN حول سوريا والمعنونة بـ "عوامل إثارة العداء"، فإن قيام سوريا بتأييد الحركات المناهضة لتركيا وعدم اهتمام تركيا بسوريا ومشكلة المياه وملف حزب العمال الكردستاني وعدم إقامتها لعلاقات اقتصادية كان من الأسباب الرئيسة لاستحكام العداء بين البلدين (رضوان، 2006، صفحة 325).

بحيث اقترح التقرير لذات الدراسة بأن تعمل تركيا على تحسين علاقاتها وتبرم اتفاقيات في جميع المجالات لاسيما في قطاع المياه لكسب ثقة الجانب السوري قبل أن يتفق مع الطرف الأمريكي، ويقوم بإبعاد الخطر الإسرائيلي لأن حينها سيكون على تركيا دفع الكثير لإرضاء الطرف السوري.

وفي إطار تعزيز العلاقات تم بتاريخ 28 أبريل 1999 توقيع البلدين لاتفاقٍ بخصوص تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل البري والبحري والجوي، كما عرفت الفترة الممتدة من 20 سبتمبر 1998 إلى 19 جوان 2000 ما يزيد عن 12 زيارةً متبادلةً لشخصياتٍ رفيعة المستوى بين البلدين سياسيةً عسكريةً واقتصاديةً (لادمي، 2017، صفحة 77).

فبوصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة سنة 2002 (عدوان، 2019، صفحة 152)، سعى إلى تطبيق مقاربةً جديدةً بمبادئٍ مرنةٍ تحقق الأهداف التركية باستخدام القوة الناعمة لتعزيز عمقها الإستراتيجي، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 تقارباً بين البلدين نتج عنه تبادل الزيارات بين مسؤولي الدولتين وعقد عدة اتفاقياتٍ في الكثير من المجالات خاصةً مع تغير الرئيس في سوريا، إذ في كل مناسبةٍ كان الطرف التركي يذكر الطرف السوري بالالتزامات الأمنية، ففي أبريل 2003 قام وزير خارجية تركيا آنذاك بزيارةٍ إلى دمشق مؤكداً على الموقف المشترك بين البلدين بشأن الحفاظ على وحدة العراق، ومنع تشكل كيانٍ كردستاني مستقلٍ (جبور، 2019، صفحة 140). وفي جانفي 2004 قام الرئيس بشار الأسد بزيارةٍ إلى أنقرة لتتوالى الزيارات بعدها بين البلدين، هذه الزيارات دفعت بتركيا إلى شطب سوريا من قائمة البلدان المهددة لها، والتي كانت مدرجةً في الوثيقة التركية المعروفة بالكتاب الأحمر (جبور، 2019، صفحة 141).

كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات الآتية:

في المجال الاقتصادي:

كان أهمها اتفاق التعاون في الصناعات النفطية في 25 أوت 2004 والاتفاق على إقامة منطقةٍ للتجارة الحرة بين البلدين سنة 2004 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2007 (العبيدي، 2016، صفحة 48)، وكذلك اتفاقية منع الازدواج الضريبي في 29 جوان

2004، واتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة في 15 فيفري 2006 (المفرجي، 2017، صفحة 1322).

في المجال الاجتماعي:

لقد أثرت المشاريع التي تم تشييدها في تقريب وجهات النظر بين البلدين، فبتاريخ 18 سبتمبر 2009 بدأ تنفيذ قرار إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

في المجال الأمني:

تحسن العلاقات بين تركيا وسوريا كان جلياً من خلال تصريحات المسؤولين لاسيما التنسيق في المجال الأمني خاصة مكافحة الإرهاب، حيث صرح عبد القادر آق صو وزير داخلية تركيا سابقاً: "إن سوريا وتركيا أكدتا أنهما متفقتان على أن التعاون في مكافحة الإرهاب هو أمر مهم بالنسبة إلى الأمن الإقليمي، في الماضي واجهنا بعض التوتر في علاقاتنا الثنائية، لكن ذلك أصبح خلفنا الآن نركز على المستقبل" (عواضة، 2017، صفحة 122).

وضمن الإطار نفسه، تم التعاون بين الدولتين في مجال الأمن بأقسامه الأمن الجنائي ومكافحة الجريمة المخدرات والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تبادل المعلومات حول نشاط المنظمات الإرهابية، حيث تم القيام بالمناورات العسكرية المشتركة في 27 و 28 أبريل 2009 (عجيل، 2015، صفحة 187)، وتأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى في سبتمبر 2009، وهذا ما زاد من ارتياح الطرف التركي والقيام بدور الوساطة بين سوريا وإسرائيل، فغرض تركيا من الوساطة هو تحقيق الموازنة بين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية كسوريا، والإبقاء على مصالحها مع الطرف الإسرائيلي.

فمن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى التحول الإيجابي وتحسن العلاقات بين تركيا وسوريا من 2002 إلى 2010 ما يلي :

- تغير صناع القرار في سوريا بمجيء بشار الأسد سنة 2000 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002.

- السياسة الجديدة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية من خلال اتباع عدة مبادئ أهمها سياسة تصفير المشكلات لاسيما مع دول الجوار.
- رغبة صانع القرار في تركيا إلى استغلال المجال الجيوبوليتيكي الشرق أوسطي ضمن نظرية العمق الإستراتيجي التي جاء بها وزير الخارجية التركي الأسبق داوود أوغلو .
- رغبة صانع القرار في سوريا في تحسين العلاقات مع تركيا وإقامة علاقات ودية على جميع الأصعدة.
- تغيير موازين القوى على مستوى النظام الدولي وتشكل الأحادية القطبية مع انهيار الإتحاد السوفييتي ما شجع تركيا على ملء الفراغ في المنطقة.
- محاولة تركيا كسب رضا الإتحاد الأوروبي لنيل العضوية من خلال إبداء المرونة في تعاملها مع محيطها.

ثانياً: تأزم العلاقات بين البلدين بعد الأزمة السورية منذ 2011

لقد كانت بداية القرن الواحد والعشرين وتحديداً منذ سنة 2002 من أحسن الفترات التي مرت بها العلاقات التركية السورية، فالظروف الدولية كانت مهيئاً لحدوث التقارب بين الدولتين فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان أمريكا الحرب على الإرهاب تلاه الاحتلال الأمريكي للعراق، أدركت تركيا بأن تداعياته ستكون وخيمة على العالم الإسلامي وعلى الدول المحاذية للعراق، وأنها ستكون الأداة المهمة لدعم عملياتها العسكرية في المنطقة لكن بتاريخ 28 فيفري 2003، رفض البرلمان التركي المذكرة التي وقعتها الحكومة التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص إرسال قوات تركية إلى العراق (النعيمي، 2021، صفحة 58)، وهذا الموقف الداخلي لاقى استحساناً من الطرف السوري.

وعلى الرغم من ذلك، حدثت تغيرات جديدة على المستوى الإقليمي كاندلاع الثورات العربية في ديسمبر 2010، ثم الانتفاضة في سوريا بتاريخ 15 مارس 2011 (عواضة، 2017، صفحة 185) ما أدى إلى تعكر صفو العلاقات بين البلدين، كما أن الموقف التركي

تباين حول هذه الثورات حيث قامت تركيا بدعم الإخوان في مصر وتونس لكن الموقف كان مختلفاً في سوريا بشأن المساس بالوضع الداخلي ولاسيما الأمني لعدة اعتبارات:

- القرب الجغرافي من شأنه نقل العديد من التهديدات وإعطاء فرصة للأكراد لتشكيل دولتهم وهذا ما ترفضه وتتخوف منه تركيا.

- تضرر المشاريع الاقتصادية والأمنية بين البلدين ما يؤثر على كلا الشعبين.
- عدم الاستقرار في سوريا يفتح المجال للقوى الدولية للتواجد بقوة في المنطقة مما سيؤثر على الدور التركي بها وعلى أمنها القومي.

- تعرض مبادئ السياسة الخارجية التركية وعلى رأسها سياسة تصفير المشاكل إلى اختبار حقيقي يدفع بتركيا إلى نهج سلوك يتناقض ومبادئها.

لقد كان الدور التركي مقتصرًا على تقديم النصح والإرشاد للنظام السوري ومطالبته بالقيام بإصلاحاتٍ من شأنها ترسيخ الديمقراطية والاستجابة إلى المطالب الشعبية، وهذا الموقف لم يدم طويلاً، فبمجرد استخدام النظام السوري لسياسة القوة ضد المتظاهرين تغير الموقف التركي وكان أكثر حدة، حيث أصدر بياناً بتاريخ 24 أبريل 2011 يدين فيه ذلك ويدعوه فيه إلى ضبط النفس، ثم تطور الموقف بعدم استجابة النظام السوري لتركيا معتبرةً ذلك شأناً داخلياً، حيث بدأت تركيا تدعم المعارضة السورية مادياً ومعنوياً وبشكل رسمي ومعلن، وصرح رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في 21 سبتمبر 2011 بالقول: "إن أنقرة قطعت جميع اتصالاتها بالنظام السوري"، وفي 30 أكتوبر من نفس السنة تم قطع العلاقات التجارية بين البلدين (العبيدي ص.، 2022، صفحة 118).

كما قامت تركيا بعقد عدة مؤتمراتٍ بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين السوريين قوبلت بردود أفعالٍ سوريةٍ كان من بينها سحب قواتها العسكرية من المناطق الشمالية لسوريا والمحاذية للحدود التركية الجنوبية، وتسليم زمام الأمور إلى جماعات حزب العمال الكردستاني السوري (العبيدي ص.، 2022، صفحة 120)، وهذا ما زاد من انزعاج تركيا

وقيامها بالعديد من العمليات العسكرية كعملية درع الفرات بتاريخ 24 أوت 2016 بمدينة جرابلس شمال سوريا، وكذا عملية نبع السلام بتاريخ 9 أكتوبر 2019، حيث أكد الطرف التركي أن الهدف من العملية هو إقامة منطقة آمنة لحماية المدنيين الهاربين وقطع الطريق أمام حزب العمال الكردستاني الذي يلقي دعماً من أمريكا، خاصة وأن تركيا كانت قد تعرضت إلى محاولة انقلاب فاشلة في 15 جويلية 2016 مما يستدعي الزيادة في الحذروا اتخاذ الإجراءات التي تدحض أي تهديد لأمنها.

وعليه يمكن ذكر أسباب اللااستقرار في العلاقة بين تركيا وسوريا بعد 2011 إلى عدة متغيرات إقليمية ودولية نذكر أهمها:

1- على المستوى الإقليمي:

- اندلاع الثورات العربية وبالتحديد الثورة السورية في مارس 2011 والتي عرضت مصالح تركيا للخطر حسب وجهة نظر الطرف التركي.

- انهيار الوضع الأمني في سوريا كنتيجة للثورة السورية وانتشار الفوضى والسلاح أصبح عاملاً مهدداً للأمن القومي التركي إضافةً إلى الخوف من قيام الأكراد بإنشاء دولتهم لاسيما وأن النظام السوري بعد الثورة دعم الأكراد وقدم تسهيلات لحزب العمال الكردستاني خارقاً بذلك الاتفاق مع تركيا، ما دفع بهذه الأخيرة إلى القيام بعمليات عسكرية في سوريا .

2- على المستوى الدولي:

- تماطل الاتحاد الأوروبي ثم رفضه لإنضمام تركيا إليه دفع بها إلى عدم الإستمرار في استراتيجية القوة الناعمة واستخدام القوة الصلبة لتحقيق مصالحها.

- دحض النفوذ الأمريكي والروسي في المنطقة تأكيداً للدور التركي.

المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية السورية

بما أن الوضع لا يزال غير مستقر في سوريا ولا زالت هذه الأخيرة تتخبط في حرب داخلية بفواعل داخلية وإقليمية ودولية، ستكون السيناريوهات وفقاً لتوازن القوى في المنطقة من جهة ومستجدات الانتخابات المقبلة سنة 2023 في تركيا، وبهذا تتجه الدراسة إلى سيناريوهين محتملين:

أولاً: سياسية تواصل التوتر التركي السوري واستمرار العمليات العسكرية التركية في سوريا

هناك بعض المؤشرات تقودنا إلى هذا الاحتمال، وهو أن من مصلحة تركيا تأكيد دورها في المنطقة وتحقيق بعض المكاسب كدحض نشاط حزب العمال الكردستاني بما أن الظروف (النعمي، 2021) مساعدة على ذلك مع إبراز القدرات العسكرية التي تملكها، والتي كانت الحرب السورية فرصة سامحة لتجريبها، وللحفاظ على جاهزية القوات المسلحة التركية التي تعتبر ثاني أكبر قوة في حلف شمال الأطلسي (باكير ع.، 2018، صفحة 177).

وإضافةً إلى موافقتها لتوجه بعض القوى الدولية المرتبطة معها باتفاقيات أو عن طريق التحالفات، فالولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من عودة العلاقات الحسنة بين البلدين، والتاريخ يثبت العداء الأمريكي لسوريا نظراً لمواقف هذه الأخيرة في الحرب على العراق والصراع العربي الإسرائيلي، وتركيا تحاول استمالة الطرف الأمريكي للحد من دعمها لقوات الحماية الكردية السورية التي تشكل خطراً على الأمن التركي، فسيطرة الأكراد على تل أبيب يفتح لهم المجال بين كوباني -عين العرب- والمناطق الكردية في أقصى الشمال الشرقي ومخاوف تركيا تكمن في تعاظم امتداد الأكراد لإيصال هذه المناطق بمنطقة عفرين أقصى الشمال الغربي، ما يعني احتمال وصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط ومن ثم تغيير خارطة أنابيب النفط في المنطقة أي تصبح الحدود

الجنوبية لتركيا على تماس مع كيان كردي شمال شرق سوريا (الدماحي، 2020، صفحة 274).

واستناداً على ما سبق ذكره فعدم قبول تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي دفع بها إلى تحقيق مصالحها ولو باستعمال القوة الصلبة، فالتغير في السياسة التركية في وقت مضى لكسب رضا الإتحاد الأوروبي لم يجد نفعاً، وتركيا قد تستعمل ملف اللاجئين السوريين كورقة ضغط على دول الإتحاد .

نلاحظ من هذا المنطلق اختلاف وجهات النظر الروسية والتركية حول الأزمة في سوريا، فالأولى تحاول مساندة النظام ودعمه لتجنب فقدان نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وعدم ترك المجال للطرف الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، أما تركيا فهي تدعم المعارضة السورية وتحاول تغيير النظام الحاكم هناك بنظام آخر يستجيب لمصالحها ويتماشى ورؤيتها الإستراتيجية، كما أن النظام السوري يحاول الاستمرار لاسيما وأنه يلاقي دعماً روسياً.

وفي مقابل ذلك وبعبداً عن الرؤية الروسية، تحاول تركيا تحقيق مصالحها بالمنطقة وفرض منطقها العسكري في سوريا لكنها لا تختلف مع الطرف الروسي في قضايا استراتيجية سياسية واقتصادية أخرى، كما أن انشغال روسيا بأوكرانيا أشغلها عن دعمها للنظام السوري، وهي بحاجة في هذه الفترة للدعم التركي.

وعليه فإن تركيا تحاول شد العصا من الوسط بين إرضاء الطرف الأمريكي ومهادنة الطرف الروسي لتحقيق مصالحها في المنطقة هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الإقليمي فنجد إيران المدعمة للنظام السوري والتي تعتبرها تركيا خطراً على نفوذها في المنطقة، فكلتا الدولتين تحاولان إحياء مجدهما وتاريخيا العلاقات السورية الإيرانية من أحسن العلاقات، فسوريا دعمت الثورة الإسلامية في إيران كما وقفت إلى جانبها في حربها

ضد العراق وإيران كانت تمثل القوة المناهضة للكيان الصهيوني ما يرجح استمرار تركيا في العمليات العسكرية خاصة في ظل تهديدات حزب العمال الكردستاني.

إن استمرار الوضع الراهن ومحاولات تركيا القيام بالمزيد من العمليات العسكرية في سوريا سيزيد من تأزم العلاقات خاصة مع تجاذبات القوى الدولية في سوريا ومحاولتهم كسب الطرف التركي الذي أصبح يؤثر بشكل أكبر لاسيما وأنه طرف مهم في العديد من القضايا الدولية الراهنة.

ثانياً: تراجع تركيا عن العمليات العسكرية في سوريا

إن السيناريو الثاني المحتمل هو أن تتوقف تركيا عن مطالبتها برحيل الرئيس السوري بشار الأسد إذا حققت أهدافها من العمليات العسكرية السابقة لاسيما وأن الانتخابات الرئاسية في تركيا ستكون سنة 2023، إذ سيتم التحضير لها على مختلف الأصعدة لاسيما الأمنية منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركيا الآن تحاول استغلال الحرب الروسية الأوكرانية لكسب المزيد من الامتيازات كدولة إقليمية تلجأ إليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو للضغط على روسيا، وتلجأ إليها هذه الأخيرة لتضييق الخناق على بعض الدول الأوروبية التي تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو على غرار فنلندا والسويد.

ففي حالة ما إذا تغير النظام في سوريا سواء بأسباب داخلية أو إقليمية أو دولية كتخلي مثلاً روسيا عن دعم النظام السوري، وانشغالها بحربها ضد أوكرانيا ستكون تركيا مستعدة لفرض بعض الشخصيات السورية التي توالي النظام التركي، لكن عودة العلاقات الحسنة في المستقبل القريب سيظل مستبعداً كون فترة القطيعة بين تركيا وسوريا دامت كثيراً من جهة ومن جهة أخرى مسألة إعادة بناء الثقة بين البلدين تتطلب سنوات كثيرة ووجوه جديدة في كل من النظامين التركي والسوري.

الخاتمة:

لا يزال التاريخ عاملاً مؤثراً في العلاقات التركية السورية التي تميزت في أغلب مراحلها بالشك وانعدام الثقة وتبادل الاتهامات، لكن الملفت للانتباه أنه على مرّ السنوات كان الطرف التركي مهيمناً وموجّهاً لمسار العلاقة بين البلدين في القضايا الخلافية البارزة بينهما فتركيا تتحكم في مجرى الأمور، ولواء إسكندرونة هو الآن هاتاي التركية ومياه الدجلة والفرات تستفيد منها تركيا أكثر من الطرف السوري والعراقي، وإستراتيجيتها في محاربة حزب العمال الكردستاني متواصلة في جميع الظروف، فسابقاً كانت تستخدم المياه كورقة ضغطٍ على سوريا وعند تقارب البلدين في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 أي بمجيء حزب العدالة والتنمية بتصوّرٍ جديدٍ، حاولت لعب دورٍ محوري في المنطقة لتتمكن من تحقيق أهدافها، من بينها نيل موافقة العضوية للإتحاد الأوروبي مستخدمةً القوة الناعمة، لكن باندلاع الثورات العربية أُجبرت تركيا على الدفاع عن مصالحها واتخاذها لقرار التدخل العسكري في سوريا ومحاربة النظام السوري بالرغم من تحسن العلاقات سابقاً أخذةً في اعتبارها مصالحها، وذلك كون أن عدم اتخاذ قرار التدخل سيجعلها تواجه تهديداتٍ أمنيةٍ خاصةً من طرف حزب العمال الكردستاني الذي يحظى بدعمٍ سوري أمريكي.

النتائج:

وعليه جاءت نتائج الدراسة كالآتي:

- وجود قضايا خلافية تاريخية بين البلدين يقف عائقاً أمام تحسن العلاقات واستمرارها.
- لا تزال القوى الدولية تؤثر على التوجهات التركية والسورية، فتركيا تحاول أن لا تحيد سياستها عن إستراتيجية حلف الناتو والمعسكر الغربي، وسوريا كانت ولا تزال تحتفي بالمظلة الروسية.

- التقارب التركي السوري كان جلياً بوصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة ما يدل على أن العنصر الموجه للعلاقة بينهما هو صانع القرار التركي.
- لقد أبانت الثورة السورية هشاشة العلاقات التركية السورية التي فشلت في أول اختبارٍ في القرن الواحد والعشرين، والذي تسبب في تضرر كلا الدولتين خاصةً سوريا.
- تحاول تركيا تحقيق مصالحها ولو باستخدام القوة الصلبة، لكن دائماً تسعى لإعطاء صورة إنسانية لما تقوم به خاصةً في ملف اللاجئين السوريين، وكأنها تحاول إضفاء صفة الشرعية لأعمالها أمام المجتمع الدولي، فهي تبرر العمليات العسكرية بسعيها لمحاربة الإرهاب وحماية أمنها القومي ودفاعها عن حقوق الشعب السوري من خلال تشكيل المنطقة الآمنة.
- قيام تركيا بالعمليات العسكرية في سوريا كان بعد الانقلاب الذي عرفته سنة 2016 ما أرجح بأن الهدف الرئيس من هذه العمليات كان لأسباب أمنية.
- العلاقة بين سوريا وتركيا تتحدد بمتغيرات داخلية وإقليمية ودولية سواءً بالتقارب والذي كان من 2002 إلى 2010 أو بالتأزم الذي عاود الظهور من 2011 إلى غاية يومنا هذا.

التوصيات:

- على الطرف السوري عدم استخدام الأكراد كورقة ضغطٍ على تركيا لأن ذلك سيكون له آثارٌ سلبية على شعبها ووطنها.
- يجب على الدولتين تغليب مصلحة شعوبها قبل الدخول في مغامراتٍ غير مضمونة النتائج.
- على صناع القرار في سوريا وتركيا اعتبار البعد التاريخي والجغرافي والجيوبوليتيكي عوامل محفزة للتقارب لا للصراع والتوتر، لاسيما وأن تركيا تسعى للمحافظة على علاقاتها مع دولٍ وكياناتٍ أكثر تبايناً معها في الرؤى والمصالح كإسرائيل التي تختلف معها في عدة

- قضايا، لكن تعود في كل مرة لتحسن علاقاتها معها أخذة بعين الاعتبار مصالحها بالدرجة الأولى، فالخلافات التركية السورية مبنيةً إلى حدٍ كبيرٍ على تصور كل طرفٍ للآخر.
- بما أن تركيا وسوريا دولتان متجاورتان فإن انتهاج القوة الناعمة سيكون أحسن بديلٍ عوض استخدام القوة الصلبة التي تنهك شعبيهما ووطنهما.
- على صناع القرار في الدولتين الاقتناع بأن دخول الأطراف الدولية في العلاقة بين الدولتين سيكون حتماً لصالح هذه الدول.
- بما أن تركيا هي الطرف الموجه لعلاقتها مع سوريا فهي أكثر وزناً دولياً كونها عضوةً في حلف شمال الأطلسي وقدراتها العسكرية أكبر، وعليه يجب أن تترتب في استخدام قوتها العسكرية وأن تكون أكثر حكمةً في ردود أفعالها.

قائمة المراجع:

1. أحمد خيضر الدماحي. (2020). الأزمة السورية وأثرها على العلاقات الروسية- التركية (رؤية مستقبلية). مجلة قضايا سياسية ، 12 (61)، الصفحات 263-277.
2. أحمد داوود أوغلو. (2001). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (محمد جابر تلجي، و طارق عبد الجليل، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
3. أركان إبراهيم عدوان. (2019). العلاقات السورية التركية -المحددات والقضايا- (الإصدار 1). القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.
4. أميرة إسماعيل العبيدي. (2021). تركيا ومحيطها الإقليمي (العراق-سوريا-إيران-إسرائيل-ليبيا) (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
5. جلال عبد الله معوض. (1998). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية (الإصدار 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. جنى جبور. (2019). جنى جبور، ترجمة جان جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة. (جان جبور، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7. (2010). تركيا الدولة و المجتمع "المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي". تأليف حسن علي باكير، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
8. سعيد الحاج. (2016). محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا (دراسة). 4. إسطنبول، تركيا: مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
9. صدام إبراهيم العبيدي. (2022). العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
10. عبد الكريم كاظم عجيل. (2015). العلاقات التركية-الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
11. عدنان عبد الله الجميلي. (2021). الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك مع بعض التطبيقات. بغداد: مكتب زاكي للطباعة.
12. عقيل سعيد محفوظ. (2021). السياسة الخارجية التركية الإستمرارية -التغيير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. علي حسين باكير. (2018). تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة. مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية ، الصفحات 165-193.
14. عماد يوسف. (2015). تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
15. عمار مرعي الحسن. (2018). مكانة تركيا الجيواستراتيجية في الصراع الدولي. بيروت: دار السنهوري.
16. فليب روبنس. (1993). تركيا والشرق الأوسط (الإصدار 1). (ميخائيل نجم خوري، المترجمون) قبرص، اليونان: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث.
17. لقمان عمر النعيمي. (2021). شراكة تركيا المتعددة دراسة في علاقات تركيا الدولية بعد الحرب الباردة 1991-2018: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

18. مثنى فائق العبيدي. (2016). سياسة تركيا اتجاه القضايا العربية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
19. مجيد خدوري. (1953). قضية الاسكندرونة (الإصدار 1). دمشق: المكتبة الكبرى للتأليف و النشر.
20. محمد أحمد السامرائي. (2014). مشكلة المياه في الشرق الأوسط. عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
21. محمد رياض. (2021). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك. القاهرة: مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة.
22. محمد عبد السلام. (2019). الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول. القاهرة: دار الكتب.
23. محمد عربي لادمي. (2017). التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية.
24. محمد عواضة. (2017). السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة في المشرق العربي. بيروت: منشورات ألفا.
25. محمد قاسم المفرجي. (2017). التحول الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002. المجلة السياسية والدولية (35-36)، الصفحات 1291-1338.
26. محمود خليل القدرة. (2013). تطور العلاقات السياسية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012 (أطروحة ماجستير). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فلسطين: جامعة الأقصى.
27. نوار محمد الخيري. (2014). مبادئ الجيوبوليتيك. بغداد: دار ومكتبة عدنان.
28. وليد رضوان. (2006). العلاقات التركية العربية (الإصدار 1). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.